دراسة التفتت الحيازي في سورية (محافظة درعا)

The Study of Land Fragmentation in Syria (Dara'a Governorate)

Received 27 March 2011 / Accepted 26 June 2011

م. شذى تركماني [1] ، أ. د. اسكندر اسماعيل [2] ، و د. معمر ديوب [3]

(1)؛ قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية – الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية – دمشق – سورية.

(2)؛ قسم الاقتصاد الزراعي– كلية الزراعة – جامعة دمشق – سورية.

(3)؛ إدارة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية– الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية – دمشق – سورية.

المُلخَّص

أجريت الدراسة في محافظة درعا/سورية، على عينة عشوائية بسيطة شملت 150 مشاهدةً في 15 قريةً، وتمّ من خلالها التعرف على ظاهرة تفتت وتشتت الحيازات الزراعية. هدفت الدراسة إلى معرفة وتحديد أسباب هذه الظاهرة، والقيام بتحليل مجموعة من الملامح المميزة لتفتت الحيازة الزراعية في سورية، مع توضيح التطور الزمني، وتحديد أهم العوامل التي تقف وراء تفاقم هذا الوضع.

تراوحت درجة تفتت الحيازات في إزرع بين 0.071 و 0.223 ، وفي الصنمين بين 0.085 و 0.241، أما في منطقة درعا فتراوحت درجة التفتت بين 0.084و 0.268. ويلاحظ أنَ درجة التفتت كانت كبيرةً نتيجة توريث الأرض أو تحويلها إلى مناطق سكنية. ولوحظ انخفاض درجة التفتت في المساحات الصغيرة، التي يتم بيعها في أغلب الحالات.

بلغت قيمة معامل جيني نحو 0.624 في درعا، و 0.616 في إزرع، و 0.63 في الصنمين، الأمر الذي يشير إلى عدم المساواة في توزيع الحيازات، وخلصت الدراسة إلى أنَ تفعيل دور التعاونيات يعد أكثر الحلول فاعليةً لمشكلة التفتت، بالإضافة إلى الحد من قيام المشروعات السكنية والسياحية والصناعية في المناطق الزراعية، وتقديم حوافز للمزارعين الذين يشكلون معاً مساحات كبيرة من الأراضي.

الكلمات المفتاحية: الحيازة الزراعية، درجة التفتت، معامل جيني.

Abstract

The study was conducted in Dara'a governorate on a simple random sample consisting of 150 observationst in 15 villages. The collected data enabled the study of the phenomenon of fragmentation and dispersion of the agricultural holdings.

The study aimed to understand and identify the causes of this phenomenon and to analyze a set of distinc-

©2013The Arab Center for the Studies of Arid Zones and Dry Lands, All rights reserved - ISSN 2305- 5243.

tive features of the fragmentation of agricultural holdings in Syria, and clarification of time development for this phenomenon and identifying the main factors behind the worsening of this situation and finally to make suggestions to overcome such a problematic phenomenon.

The degree of fragmentation of holdings in Ezraa ranged between 0.223 - 0.071 and it was in Sanamayn between (0.241 - 0.085) where as in the area of Daraa it was between 0.268 - 0.084. It has been noticed that the degree of fragmentation was high as a result of inheritance or converting of land to residential areas, while the low degree of fragmentation was observed in small pieces of land where it is sold in most cases.

The value of the Gini coefficient was 0.624 in Daraa , 0.616 in Ezraa and 0.63 in Sanamayn, which refers to inequality in the distribution of holdings .The study concluded that the activation of the role of cooperatives is the most effective solutions to the problem of fragmentation, in addition to prevention of establishment residential of touristic and, industrial projects on the agricultural areas through providine indirect incentives to farmers who have a small size holding to form collected farming areas.

Keywords: Tenure , Dispersion and Fragmentation, Ginni Coefficient.

المقدمة

تعد ظاهرة تفتت الحيازات الزراعية وتشتتها من السمات المكملة المميزة لقطاع الزراعة في سورية. وبالرغم من الجهود الحكومية لزيادة مساحة الرقعة الزراعية والإنتاج الزراعي على مدار العقود الخمسة الماضية، إلاّ أنَّ معدل الزيادة السكانية كان أكبر من معدل الزيادة في مساحة الرقعة الزراعية، ما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، واستمرار تفاقم هذه المشكلة (اسماعيل، 1991b).

يعَّرف مصطلح تفتت الحيازات الزراعية استناداً إلى الخصائص المميزة للقطاع الزراعي، بأنه التقسيم الجغرافي للأراضي الزراعية إلى قطع منفصلة. كما أنَ قيام الأفراد بتشغيل وإدارة أكثر من قطعة أرض متباعدة جغرافياً يعد نوعاً من التفتت الزراعي في الحيازة (Dirimanova، 2002).

تقدَّر المساحة الواقعة تحت إشراف الدولة بنحو 11.5 مليون هكتاراً، تشكل قرابة 62 % من إجمالي مساحة سورية البالغة 18.5 مليون هكتاراً أما القسم المتبقي الذي يُقَدر بنحو 7 مليون هكتاراً (يشكل 38 % من المساحة الكلية)، فترجع ملكيته واستثماره للقطاع الخاص. إنَ نسبة الأراضي القابلة للزراعة في عام 2006 في القطاع العام هي 1 %، وفي القطاع الخاص قرابة 57 %، وفي القطاع التعاوني قرابة 42 % (المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية، 2009).

تتميز الزراعة السورية بسيادة الملكيات الصغيرة وتزايد أعداد حائزيها، ويتضح ذلك عند تتبع توزيع أعداد الحائزين من احصائيات السنوات 1970 و 1994 و 2004، التي تقدر بنحو من 527899 و 613657 و 660371 حائزاً على التوالي، حيث يلاحظ ارتفاع أعدادهم مقابل تناقص متوسط حجم الحيازة، إذ بلغت 117.7 دونماً في تعداد 1970 و 84.7 دونماً في تعداد 1994. ومن ثمَ يُلاحظ أنَ معدل الزيادة في عدد الحيازات يفوق معدل الزيادة في المساحة (المكتب المركزي للإحصاء، 2004)، مع الاختفاء الفعلي للمزارع الكبيرة التقليدية بعد تنفيذ قوانين الإصلاح الزراعي وازدياد معدلات نمو السكان والتوسع العمراني والصناعي والسياحي وعوامل الإرث وغيرها. تميزت الزراعة السورية خلال العام 1991 بوجود 13 % ملكيات كبيرة و52 % متوسطة و 35 % ملكيات صغيرة بعد أن كانت قبل العام 1958 تتوزع إلى 29 % كبيرة و33 % متوسطة و 15 % صغيرة، و23 % ملكية الدولة، وهذا يؤكد وجود ظاهرة التفتت والتشتت في الحيازات الزراعية (اسماعيل، 1991b).

وفي إطار دراسة ظاهرة تفتت الحيازات الزراعية في سورية، اتضح وجود نوعين من التفتت أحدهما يرتبط بصغر حجم الحيازة الزراعية، والآخر يرتبط بالدورة الزراعية، أو ما يسمى بتجميع الدورات الزراعية، وتعود هذه الظاهرة إلى أسباب متعددة أهمها، قوانين الإرث، والبيع بسبب انخفاض المردود المادي للأرض الزراعية، وقلة الأمطار، وقوانين الإصلاح الزراعي بالإضافة إلى رغبة المزارعين في تجنب المخاطر من خلال زراعة أكثر من نوع محصولي في قطع متباينة من حيث الخصوبة والإنتاجية والقرب أو البعد عن آبار الري. ويترتب على وجود هذه الظاهرة مجموعة من الآثار السلبية أهمها، الهدر في المساحة المزروعة وتغير استعمالات الأراضي الزراعية، وصعوبة استعمال الوسائل المتطورة والحديثة في الزراعة، وضعف كفاءة أداء عملية التسويق، وارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي، والهدر في مياه الري، بالإضافة إلى بعض الآثار الإيجابية على المدى القصير، التي تمثلت في تلافي آثار المخاطرة، وسهولة استعمال العمالة العائلية، وقد انعكست هذه الآثار على

الزراعة السورية، بشكلٍ واضح على الدور العام الذي يؤديه القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (بكور، 1984).

تشير الدراسات إلى أنّ المزارع الصغيرة والمتوسطة هي الأكثر انتشاراً في سورية، وقد تزايد عددها نتيجةً لارتفاع معدل النمو السكاني الذي أدى إلى زيادة الضغط السكاني على الأراضي الزراعية (المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2005).

أكد بكور (1984) أنّ التجميع الزراعي يُعد وسيلةً متطورةً تنقل الفرد من حرية التصرف باستثمار ملكيته وحيازاته الزراعية إلى ما يخدم مصلحته ومصلحة المجموع في تحديد ما يزرع والوسائل المستعملة، وأين يزرع المحاصيل المقررة في الخطة. ويُعد التجميع الزراعي عملاً رائداً يحتاج إلى عناية خاصة في مرحلة البداية واستمرار الاهتمام والدعم في جميع مراحل التنفيذ وتوحيد الجهة التي تعطي التوجيه والقرار وابتعاد المشرف على التطبيق عن كل تصرف أو اجتهاد فردي، ولا يزال التجميع الزراعي في سورية قيد التجربة على نطاق ضيق، ولم تؤخذ نتائج علمية، لذلك لا يجوز البدء بتطبيقه بشكلٍ واسع في هذه المرحلة، إنما يجب الاكتفاء بنماذج من الجمعيات الرائدة المتجانسة اجتماعياً التي لا تعاني أراضيها من مشاكل زراعية.

أوضح اسماعيل (1991_b) أنّ الحيازة الزراعية هي قطعة أو عدة قطع من الأرض تُستثمر في الإنتاج الزراعي من قبل مزارع أو عدة مزارعين وتقع في منطقة إدارية واحدة أو أكثر، شريطة إدارتها كوحدة فنية واقتصادية واحدة، وإنّ التفتت والتشتت ظاهرة واضحة في الزراعة السورية، ولهذه الظاهرة تأثيرها السلبي الخطير في الإنتاج من الناحية الاقتصادية والتقانية والاجتماعية، ولا توفر الحيازة الصغيرة المفتتة والمشتتة مستوىً معاشياً مناسباً للأسرة الريفية، ومن هنا تأتي أهمية وضرورة التجميع الزراعي ونشر التعاونيات الإنتاجية للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير.

كما بيّن اسماعيل (1991_a) أنّ التجميع الزراعي هو إمكانية زراعة المحصول الواحد في حقول متباعدة تبعاً لعدد الحائزين الزراعيين لهذه الحقول، فهو إذاً تجميع للدورة الزراعية (ثنائية أو ثلاثية ..)، وتنظيم للاستغلال الزراعي يتضمن زراعة محصول واحد في الموقع أو المنطقة الواحدة مهما اختلف عدد الحائزين أو المالكين لهذا الموقع، وزراعة المحصول الثاني من محاصيل الدورة في الموقع الثاني، أي أنه يتم تقسيم الأرض الزراعية في المنطقة إلى أقسام تساوي عدد محاصيل الدورة الزراعية،'يزرع في كل قسم منها محصول واحد دون غيره ويتم التعاقب وفقاً للدورة الزراعية المطبقة. إنّ التجميع الزراعي بهذا المفهوم يناسب ظروف الإنتاج الزراعي القائمة في المرحلة الراهنة التي يُسعى فيها للاستعمال الأمثل لكل من الموارد الطبيعية والبشرية والآلة الزراعية والتقانات الزراعية الحديثة.

ويرى المحيسن (2007) أنّ دراسة التفتت الحيازي تهدف إلى التعرف على كيفية توزيع الحيازات الزراعية في العينة البحثية لحساب درجة تفتتها وما يترتب عن ذلك من مشكلات اقتصادية واجتماعية، ولعلّ من أبرزها إحجام عدد كبير من المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة عن الزراعة. وتعد مشكلة التفتت الحيازي من أبرز العقبات التي تواجه محاولات زيادة الإنتاج والإنتاجية ورفع كفاءة الاستثمار الزراعي، وذلك بسبب ما يرتبط بها من ضياع للجهد والوقت ورأس المال، ونتيجة للتزايد السكاني ومحدودية المساحة القابلة للزراعة، فإنّ النتيجة المتوقعة هي زيادة تفتت الحيازات الزراعية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية للموارد الزراعية المستعملة في هذا القطاع ويحول دون تطوره، وعدم مقدرة نسبة كبيرة من الحيازات الزراعية على تحقيق دخل كافٍ للأسر الزراعية.

أشارت Julia (2003) إلى ضرورة العمل باتجاه تحقيق وحدة الإدارة نظراً لصعوبة تطبيق وحدة الملكية حالياً، وذلك من خلال تفعيل دور التعاونيات أو إنشاء شركات بين المزارعين، وهي تمثل أكثر الحلول فاعليةً لمشكلة التفتت، من خلال الفصل بين ملكية الأرض الزراعية وإدارتها.

كذلك أظهر Jian (1997) أنّ توفير حوافز غير مباشرة يشجع المزارعين على الاندماج معاً، مثل قيام التعاونيات الزراعية بإعطاء المدخلات الزراعية بسعرٍ مخفض للمساحات المجمّعة من الأراضي.

هدف البحث إلى تحديد أسباب ظاهرة تفتت الحيازات الزراعية وتشتتها، ودراسة واقعها الحالي في محافظة درعا، ودراسة التفتت والسعة الحيازية وعدالة التوزيع.

مواد البحث وطرائقه

I- بيانات البحث

تم استعمال نوعين من البيانات في دراسة التفتت الحيازي في سورية (محافظة درعا)، الأولى: بيانات ثانوية صادرة عن الوزارات والهيئات والمديريات وعن الجامعات ومراكز البحث والدراسات والمنظمات المعنية. والثانية: بيانات أولية استُمدت من استمارات استبيان وجهت لعينة تخدم أهداف البحث.

II- طرائق اختيار عينة البحث

نُفذ البحث في محافظة درعا، التي سُحبت من مناطقها عينة قوامها 150 مزارعاً موزعة إلى 50مزارعاً في منطقة إزرع، و50 مزارعاً في منطقة الصنمين، و 50 مثلهم في منطقة درعا، وتمّ توزيع العينة على القرى الآتية: (قرفا، إزرع، رخم، نامر، الشيخ سعد) ضمن إزرع، كذلك في الصنمين في كل من (غباغب، الصنمين، دير العدس، عقربا، البصير) وفي درعا في كل من (بصرى الشام، المسيفرة، طفس، درعا، خربة غزالة) بمعدل 10أسر

(عائلات) في كل قرية و تمت عملية الاختيار بطريقة العينة العشوائية البسيطة. واستخدمت البرامج الإحصائية SPSS، EXCEL في تصنيف البيانات وتبويبها وتحليلها.

تعد مشكلة تفتت الحيازة من المشكلات الخطيرة في القطاع الزراعي السوري ، وذلك لأن نظام الإرث يعطي حقوقاً متساوية في الأرض لكل ولد من الأولاد، لكن الوضع أكثر صعوبةً في مناطق الإصلاح الزراعي حيث لا يسمح بتبادل الأراضي أو بيعها بين الورثة (برنامج التعاون بين الفاو و الحكومة الايطالية 2001.)، وتحسب درجة التفتت وفق العلاقة التالية:

درجة التفتت الحيازي لكل فئة حيازية = مجموع مربع مساحة كل حيازة في الفئة / مربع المساحة الكلية للفئة الحيازية.

تتراوح قيم هذا المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما بعدت القيمة عن الواحد الصحيح فإنّ ذلك يعني زيادة التفتت، في حين يدل اقتراب القيمة من الواحد الصحيح على تجمع الحيازات وعدم تعرضها للتفتت (المحيسن، 2007).

وتمّ حساب معامل جيني (Ginni Coefficient) وهو مصاحب لمنحنى لورنز في بيان مدى التغير في عدم المساواة (عدم العدالة) في توزع الحيازات بشكل رقمي، وتتأثر قيمة معامل جيني بالعديد من المؤثرات التي تزيد من قيمته كمؤشر لقياس عدالة توزيع الحيازات، وتقع قيمة معامل جيني بين الصفر والواحد الصحيح وكلما اقترب من الصفر تزداد درجة العدالة (المساواة) في توزيع الحيازات.

- **علاقة وسطي الحيازة في محافظة درعا بالزمن:**

$$P1 = \frac{P(t+i)}{Pt} = \frac{\log P1=P}{N-1}$$

حيث:

معدل النمو = $P(t+i)$ $(\log P)\times 100$

قيمة السنة الأخيرة (2004)

Pt = قيمة السنة الأولى (1970)

N = عدد السنوات (34) . (اسماعيل، 1991b)

النتائج والمناقشة

أولاً – خصائص عامة لعينة الدراسة:

يوضح الجدول 1 أنّ نحو 28 % من أسر المزارعين لديهم خمسة أولاد ذكور، ما قد يشير إلى عدد القطع التي سيتم تقسيمها للحيازة الواحدة بسبب الميراث.

الجدول 1. عدد الأبناء الذكور لدى أسر المزارعين.

عدد الأبناء الذكور	التكرار	النسبة المئوية %
لا يوجد	4	2.7
1	2	1.3
2	16	10.7
3	36	24.0
4	34	22.7
5	42	28.0
6	8	5.3
7	6	4.0
8	2	1.3
المجموع	150	100

(المصدر: عينة البحث)

ويتضح من الجدول 2 أيضاً أنّ نحو 25 % من المزارعين لديهم أربع إناث، وهي نسبة قريبة من نسبة الذكور إلا أنه لا يتم في أغلب الحالات توريث البنات فينحصر تقسيم الأرض على الأولاد الذكورفقط.

الجدول 2. عدد الأبناء الإناث لدى المزارعين.

عدد الأبناء الإناث	التكرار	النسبة المئوية %
1	6	4.0
2	22	14.7
3	34	22.7
4	38	25.3
5	20	13.3
6	8	5.3
7	20	13.3
9	2	1.3
المجموع	150	100

(المصدر: عينة البحث)

بلغ عدد المزارعين الملمين من الناحية التعليمية نحو 34 مزارعاً من إجمالي العينة (22.7 %)، (الجدول 3)، في حين بلغت نسبة المزارعين الحاصلين على معهد أو درجة جامعية قرابة (14 %)، وإن انخفاض هذه النسبة يكون له تأثير سلبي في مواجهة ظاهرة التفتت، وقد يساعد ارتفاع المستوى التعليمي على زيادة الوعي بمشكلة التفتت والتشتت للحيازات الزراعية، وبالتالي إيجاد حلول مناسبة لهذه المشكلة.

الجدول 3. توزع المزارعين حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار	% النسبة المئوية
أمي	14	9.3
ملم	34	22.7
ابتدائي	32	21.3
أعدادي	28	18.7
ثانوي	22	14.7
معهد	12	8.0
جامعي	8	5.3
المجموع	150	100

(المصدر: عينة البحث)

يلاحظ من الجدول 4 أن نحو 94 % من الأسر تعمل بالزراعة، و5 % فقط لا يعمل أحد أفرادها في الزراعة. وتشير هذه النسبة إلى اعتماد الحائزين على الأرض الزراعية كمصدر للدخل، حيث يتراوح عدد الأفراد العاملين بين 1-12 فرداً ما يخفض تكاليف العمل الزراعي بوجود العمالة العائلية، علماً أنّ أعلى نسبة للأسر وهي 24 %، يعمل خمسة من أفرادها في الزراعة.

الجدول 4. عدد الأفراد العاملين بالزراعة.

عدد أفراد الأسرة العاملين في الزراعة	التكرار	النسبة المئوية
لا يوجد	8	5.4
1	16	10.7
2	26	17.3
3	26	17.3
4	8	5.3
5	36	24.0
6	2	1.3
7	10	6.7
8	8	5.3
9	2	1.3
10	4	2.7
12	4	2.7
المجموع	150	100

(المصدر: عينة البحث)

1 - أسباب التفتت الحيازي:

تشير النتائج الواردة في الجدول 5 إلى أن الميراث هو من أكثر الأسباب التي تسهم في عملية تفتت الحيازات والأراضي الزراعية حيث تَقسم الحيازة إلى حيازات صغيرة كي تورث، وتختلف المحاصيل التي تُزرع في كل حيازة جديدة بعد أن كانت تزرع بمحصول واحد. ويأتي سبب البيع في الدرجة الثانية، حيث بيّن المزارعون أنهم يلجؤون إلى بيع الأرض الزراعية نتيجة الوضع المادي لأسرة الفلاح، أو بسبب الجفاف وقلة الأمطار، وتؤدي هذه العوامل إلى انخفاض المردود المادي للأرض الزراعية فيضطر المزارع إلى بيعها.

ومن أسباب التقسيم إنشاء الأبنية السكنية، وإقامة المرافق العامة، ثمّ المشاريع الصناعية والسياحية وهي النسبة الأقل بين الأسباب الواردة.

2 - حجم الحيازة كاملة:

بلغ المتوسط العام لحجم الحيازة نحو 43 دونماً وتراوحت المساحات الزراعية بين 10 و65 دونماً، إلاّ أنّ أغلب مزارعي العينة (63 %) تراوحت حيازتهم بين 31 و50 دونماً (بمتوسط 42 دونماً) (الجدول6)، كما أن حجم الحيازات الزراعية في عينة الدراسة كان صغيراً يصعب معه استعمال التقانات الزراعية الحديثة التي أثبتت الدراسات العلمية جدوى تطبيقها في المساحات الأوسع.

الجدول 6. حجم الحيازة كاملة (دونم).

فئات الحيازة/ دونم	عدد المزارعين	النسبة المئوية	المتوسط
10 - 30	24	16	24
31 - 50	94	63	42
51 - 65	32	21	59
المجموع	150	100	42.9

(المصدر: عينة البحث)

تمّ حساب المتوسطات وفق توزع حجم حيازات المزارعين في عينة الدراسة.

3 - المساحة غير المستغلة من الحيازة:

يبين الجدول 7 نسبة المساحات الضائعة من الأرض الزراعية (فواصل بين الأراضي، طرق، منازل، حظائر، آبار) وهي مساحات لا تُستغل في الإنتاج الزراعي لا سيما في حال زراعة محاصيل مختلفة بشكل متجاور، وتؤثر سلباً في الدخل في الوقت الذي يمكن الاستفادة منها بتجميع الحيازات أو التجميع المحصولي.

الجدول 5. أسباب التفتت الحيازي وفقاً لرأي المبحوثين.

الأسباب	يؤثر بشكل كبير		يؤثر بشكل متوسط		يؤثر بشكل صغير	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
التوريث	140	93.3	10	6.7	0	0
البيع و الشراء	126	84	20	13.3	4	2.7
بناء المساكن	80	53.3	50	33.3	20	13.4
الإصلاح الزراعي	12	8	36	24	102	68
المشاريع السياحية و الصناعية	4	2.6	96	64	50	33.4

الجدول 7. مساحة الحيازة غير المستثمرة (دونم).

مساحة الأرض غير المستثمرة (دونم)	التكرار	%
3- 1	89	59.4
6- 4	57	38
9- 7	4	2.6
المجموع	150	100

(المصدر: عينة البحث)

4 - عدد القطع الزراعية في الحيازة:

يشير الجدول 8 إلى أن كل مزارعي العينة تتوزع حيازاتهم إلى (1 – 5) قطع، و أن 32 % منهم لديهم ثلاثة قطع مشتتة من حيازاتهم ما يؤكد ظاهرة التفتت والتشتت في منطقة الدراسة.

الجدول 8. عدد القطع الزراعية.

عدد القطع الزراعية	التكرار	%
1	21	14
2	34	22.7
3	48	32
4	39	26
5	8	5.3
المجموع	150	100.0

(المصدر : عينة البحث)

5 - الحيازات التي تم الحصول عليها بالوراثة :

يبين الجدول 9 أنّ أغلب المزارعين (الحائزين). وعددهم 142 مزارعاً قد حازوا على أراضيهم بالإرث ويمثلون 95 % من العينة. وقد تراوحت المساحات الموروثة بين 5 و 20 دونماً بمتوسط 12 دونماً في حين أنّ 8 مزارعين فقط لم يرثوا ما بحوزتهم من أرض، ما يدل على أن التوريث هو السبب الأساس في ظاهرة التفتت للحيازات الزراعية، حيث يتم تقسيم الحيازة الواحدة من حيث المساحة والملكية.

الجدول 9. المساحة الموروثة.(دونم)

الفئات	عدد المزارعين	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط
1	78	5	10	7
2	42	11	15	13
3	22	16	20	17
المجموع	142	-	-	12

(المصدر: عينة البحث)

6 - المساحة المشتراة:

يشير الجدول 10 إلى أنّ الشراء يمثل مصدراً آخر لتقسيم الأراضي الزراعية، فقد بلغ عدد المزارعين الذين حصلوا على حيازتهم من خلال الشراء 118 مزارعاً، وقد تراوحت المساحات المشتراة بين 5 و 30 دونماً بمتوسط 19 دونماً لمزارعي العينة.

الجدول 10. المساحة المشتراة (دونم).

الفئات	عدد المزارعين	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط
1	42	5	10	9
2	40	15	20	17
3	36	25	30	27
المجموع	118	-	-	19

(المصدر: عينة البحث)

7 - المساحة المستأجرة:

يشير الجدول 11 إلى أنّ 102 مزارع من عينة البحث يستأجرون قطع زراعية ويستثمرونها. وتتراوح المساحات المستأجرة بين 5 و 40 دونماً وهذا يشير أن أغلب المزارعين يستثمرون في أراض ليست ملكاً لهم ولهذا الأمر علاقة مع اقتناء الآليات الحديثة أو الاهتمام بتبني تقانات زراعية تؤدي إلى تحسين الأرض والإنتاج.

الجدول 11. المساحة المستأجرة (دونم).

الفئات	عدد المزارعين	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط
1	45	5	10	9
2	36	20	35	23
3	21	35	40	28
المجموع	102	-	-	20

(المصدر: عينة البحث)

8 - أراضي المنتفعون من الإصلاح الزراعي:

بالنسبة لأراضي الإصلاح الزراعي، فإنّ 84 % من إجمالي العينة ليس في حوزتهم أراضي الإصلاح الزراعي، ولهذا يُلاحظ انخفاض نسبة الإصلاح الزراعي في محافظة درعا كسبب من أسباب تفتت الحيازات الزراعية واعتماد المزارعين على الإرث والشراء بشكل كبير للحصول على الحيازات، بالرغم من أنّ هناك 16 % من أفراد العينة منتفعون من الإصلاح الزراعي.

الجدول 12. أراضي المنتفعين من الإصلاح الزراعي (دونم).

أراضي الإصلاح الزراعي (دونم)	التكرار	%
لا يوجد	126	84.0
5	2	1.3
10	16	10.7
15	4	2.7
20	2	1.3
المجموع	150	100.0

(المصدر: عينة البحث)

9 - الأراضي المباعة:

يشير الجدول 13 إلى أنّ ما يزيد عن 46 % من مزارعي العينة لم يقوموا بعمليات بيع لأراضيهم، في حين أن 54 % منهم قاموا بعمليات بيع، تراوحت مساحة الأرض المباعة من قبلهم بين 5 و 20 دونماً وترجع أسباب البيع إلى صغر الحيازة الزراعية نفسها وظروف الجفاف، وقلة الأمطار وانخفاض المردود الناتج، والحاجة المادية الخاصة بظروف المزارع، ويمكن أن تسهم هذه الأسباب في تفتيت الحيازة الزراعية.

الجدول 13. الأراضي المباعة (دونم).

أراضي مباعة(دونم)	التكرار	%النسبة المئوية
لا يوجد	70	46.6
5	45	30
10	21	14
15	11	7.4
20	3	2
المجموع	150	100.0

(المصدر: عينة البحث)

10 - مساحة الحيازات قبل التقسيم وبعده :

عند دراسة مساحة الحيازات قبل أن تصل إلى الفلاح (الحائز) نتيجة الإرث أو البيع أو أسباب أخرى، تبين أن المساحات تراوحت بين 1 و 600 دونماً بمتوسط 103 دونماً مع العلم أنه يوجد نحو 40 مزارعاً تباين حجم الحيازة لديهم بين 40 و 75 دونماً قبل أن تتجزأ، وهو مؤشر على النمو السريع لظاهرة تفتت الحيازات الزراعية الكبيرة إلى مساحات صغيرة (بالمتوسط 43 دونماً)، ويؤدي استمرار هذا النمو إلى ازدياد مشكلات القطاع الزراعي، ويؤثر تأثيراً سلبياً في دخل المزارعين ومستوى معيشتهم.

أصبح عدد القطع الزراعية بعد التقسيم 3 قطع بعد أن كانت قطعة واحدة، وبمقارنة النتيجة مع عدد الأولاد الذكور لدى كل مزارع يُلاحظ بأنه تم تقسيم كل قطعة إلى نحو 5 قطع بالمتوسط، ما يتطلب ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع هذا النمو لعملية تقسيم الأرض الزراعية.

ثانياً- التفتت والسعة الحيازية وعدالة التوزيع:

كانت المساحة الإجمالية للحيازات الزراعية لدى أفراد العينة 6446 دونماً، موزعةً على 150 حائزاً، و 564 قطعةً في كل من درعا وإزرع والصنمين، بمعدل 182، 196 ، 186 قطعةً على التوالي. ويبين الجدول 14 فئات المساحة وعدد القطع الزراعية لكل فئة وعدد الحائزين ومتوسط المساحة للحائز الواحد.

الجدول 14. فئات المساحة وعدد القطع والحائزين والمساحة للعينة المدروسة.

فئات المساحة دونم	عدد القطع	عدد الحائزين	المساحة (دونم)	متوسط المساحة للحائز الواحد
20 >	24	10	152	15.2
30-21	38	14	358	25.6
40-31	198	58	2108	36.3
50-41	122	36	1670	46.8
60-51	112	20	1410	70.5
60 <	70	12	748	62.3
المجموع	564	150	6446	42.9

(المصدر: عينة البحث)

إن تفتت الحيازات الزراعية بأسبابها المختلفة جعل هذه الأراضي في حالة تغير مستمر في المساحة والتركيبة المحصولية وبطريقة استثمارها، حيث نتج عن هذا التفتت تفضيل المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة بيع الأرض أو تأجيرها أو تركها من دون استثمار. ولمعرفة مدى تفتت الحيازات الزراعية تبعاً للمناطق المدروسة وفئات المساحة، فقد حسبت درجة التفتت لكل فئة حيازية باستعمال معادلة درجة التفتت، وتم تبويب النتائج حسب المناطق المدروسة في الجدول 15:

الجدول 15. درجة التفتت الحيازي حسب المناطق.

فئات المساحة دونم	درجة التفتت الحيازي في درعا	درجة التفتت الحيازي في ازرع	درجة التفتت الحيازي في الصنمين
20 >	0.2681	0.2154	0.2314
30- 21	0.2001	0.2231	0.2412
40 - 31	0.0840	0.0712	0.0851
50 - 41	0.0837	0.0741	0.0713
60 - 51	0.1002	0.1241	0.1124
60 <	0.1437	0.1274	0.1352

(المصدر: عينة البحث)

يُلاحظ من الجدول 15 أنّ درجة التفتت في إزرع تراوحت ما بين 0.071 و 0.223، وتراوحت بين 0.085 و 0.241 في الصنمين، أما في منطقة درعا فتراوحت درجة التفتت بين 0.084 و 0.268، وتلاحظ درجة التفتت هذه غالباً في فئات المساحة بين 30 و 50 دونماً.

منحني لورنز لعدالة التوزيع :

يمكن من خلال المعطيات السابقة التوصل إلى معامل مهم في معرفة مدى التغير في عدالة التوزيع للحيازات من خلال وضع البيانات بشكلٍ تراكمي نسبي، حيث يمكن الحصول على منحني لورنز باستعمال البيانات النسبية التراكمية للمساحة وعدد الحائزين على الرسم البياني. يُعد منحنى لورنز احد أشكال المنحنى التراكمي الصاعد، ويشار إلى مدى التغير في عدم عدالة التوزيع بالمنطقة المحصورة بين المنحنى (الذي يمثل التوزيع الفعلي للحيازات) والخط المستقيم (الذي يمثل التوزيع المثالي للحيازات) وكلما ازدادت مساحة هذه المنطقة ازدادت درجة عدم العدالة (عدم المساواة) في توزيع حيازة هذه المنطقة، وتبين الأشكال (1-5) انحراف المنحنى عن الخط المستقيم للمناطق الثلاث المدروسة.

الشكل 1. منحنى لورنز في منطقة درعا.

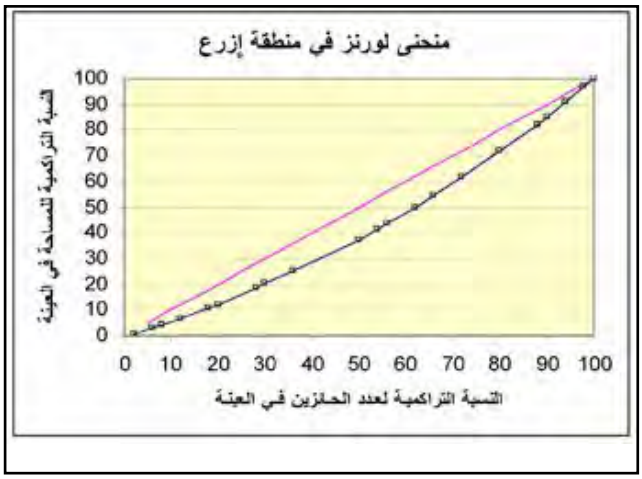

الشكل 2. منحنى لورنز في منطقة ازرع.

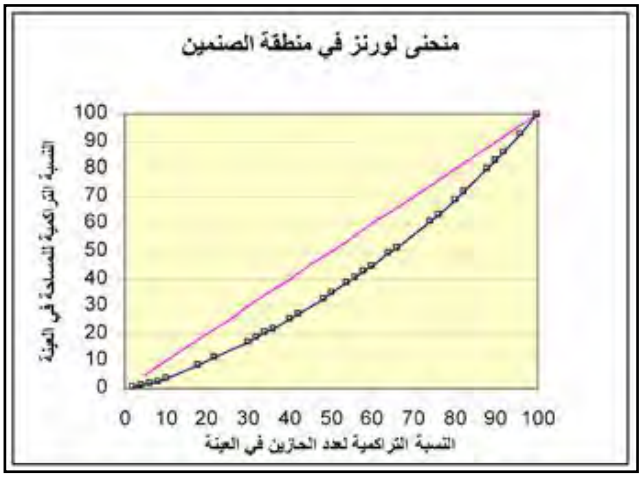

الشكل 3. منحنى لورنز في منطقة للصنمين.

يُلاحظ من دراسة الأشكال أنه لا يوجد اختلاف كبير في المنحنيات للمناطق الثلاث في محافظة درعا نتيجةً لتقارب القيم وتشابه وضع الحيازات فيها.

بلغت قيمة معامل جيني 0.624 في درعا، أما في إزرع فكانت 0.616 و في الصنمين 0.630 وهو يؤخذ كقيمة مطلقة.

ويشير معامل جيني البالغ 0.619 في محافظة درعا إلى وجود تفاوت في توزع الأراضي بين الأفراد في المنطقة بشكلٍ غير عادل. ويمكن التعبير عن هذا التفاوت من خلال منحني لورنز المبين في الشكل 4.

الشكل 4. منحنى لورنز لمحافظة درعا.

يبتعد هذا المنحني كثيراً عن وتر المثلث الذي يعبر عن الحالة المثالية لتوزع الأراضي الزراعية والتي يحصل فيها جميع الأفراد على حصص متساوية، مما يشير إلى وجود فروقات في توزع الأراضي الزراعية في العينة المدروسة.

وبلغ معدل النمو السنوي لحجم الحيازة في درعا (- 9.7) بين عامي 1970 و 2004، أي تتناقص الحيازة بمعدل 9.7 % سنوياً علماً أنها في سورية 9.9 %

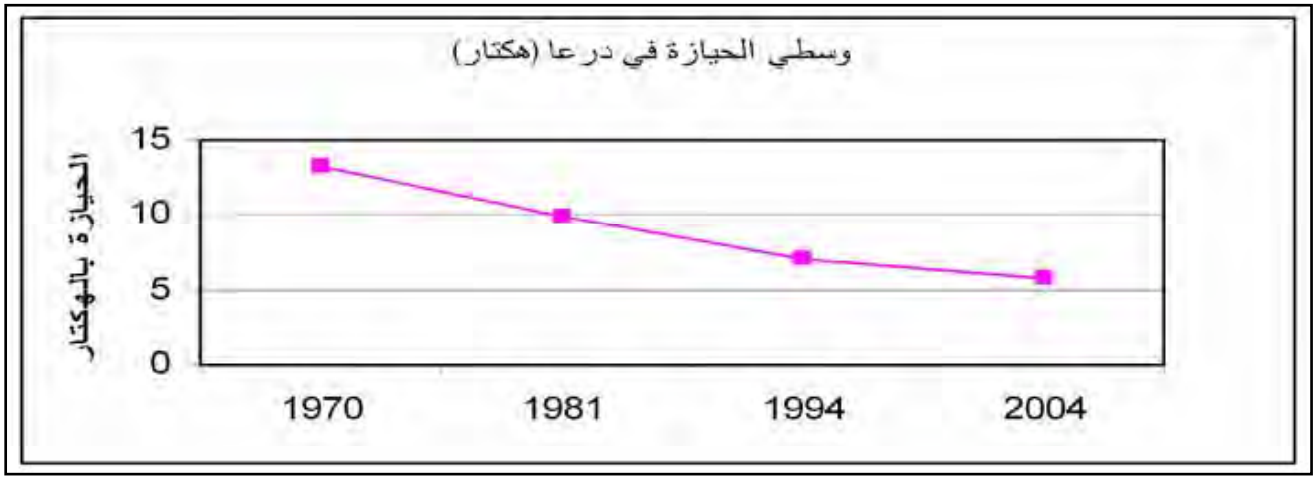

الشكل 5. تناقص حجم الحيازة عبر الزمن في محافظة درعا (هكتار).

المقترحات:

1 - قيام الدولة بوضع تشريع للمناطق الزراعية الفعلية يحد من عمليات المضاربة بالأسواق العقارية ورفع أسعار الأراضي لما له من تأثير سلبي في تجزئة الأراضي الزراعية وخروجها من نطاق الإنتاج الزراعي.

2 - تفعيل دور الجمعيات الفلاحية فيما يخص التجميع المحصولي باعتباره خطوة متقدمة على طريق خلق علاقات إنتاجية متطورة.

3 - الحد ما أمكن من قيام المشروعات السكنية السياحية والصناعية وطرق المواصلات في المناطق الزراعية لما لها من تأثير سلبي في الملكيات الزراعية وخروجها من عملية الاستغلال الزراعي بشكل كامل.

المراجع

إسماعيل، اسكندر. 1991a. التعاون الزراعي ودوره في التنمية الريفية، جامعة دمشق.

إسماعيل، اسكندر. 1991b. أسس تنمية المجتمع الريفي والإرشاد الزراعي، جامعة دمشق.

برنامج التعاون بين الفاو والحكومة الايطالية .2001. نظم استخدام الأراضي، منشورات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

بكور، يحيى. 1984. التجميع الزراعي، ندوة التعاون الإنتاجي والتجميع الزراعي، دمشق.

المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية .2009. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

المركز الوطني للسياسات الزراعية. 2005.واقع الغذاء والزراعة.

المكتب المركزي للإحصاء. التعداد الزراعي. 2004.

المحيسن، خالد. 2007. التفتت الحيازي في إقليم الوسط الأردن، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق.

Diriminova, V. 2002. Rental and Sales Land Markets with Fragmented Landownership Rights in Bulgaria», Department of Agricultural Economics and Social Sciences, Faculty of Agriculture, Humboldt University, Berlin, Germany, p. 3.

Jian-Ming zhou .1997. A new proposal for land consolidation and expansion in Japan and other economies «European University institute, Florence, Italy: 1- 2.

Julia, D. 2003. «development of Agrarian structures in Bulgaria».